

Distr.
GENERAL

S/2000/28
17 January 2000
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة
المؤقتة في لبنان

(عن الفترة من ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠)

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٥٤ (١٩٩٩) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وهو يغطي ما استجد من تطورات منذ التقرير السابق، المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٩ (S/1999/807).

ثانيا - الحالة في منطقة العمليات

٢ - استمر خلال الأشهر الستة الماضية المعدل المنخفض بعض الشيء لأعمال القتال بين قوات الدفاع الإسرائيلية والقوات اللبنانية المحلية المتعاونة معها، التي تشكل قوات الأمر الواقع، من ناحية، والعناصر المسلحة التي أعلنت مقاومتها للاحتلال الإسرائيلي من ناحية أخرى. إذ شنت العناصر المسلحة عدداً أقل من العمليات الواسعة النطاق، وأحجمت أحياناً عن اللجوء إلى تدابير انتقامية. وشدت قوات الدفاع الإسرائيلية من قبضتها على قوات الأمر الواقع، مما أدى إلى تناقص إطلاق النيران على المناطق الآهلة بالسكان. وانخفضت الإصابات بين المدنيين؛ فقتل ٤ مدنيين أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، بالمقارنة بـ ١٩ قتيلاً في الفترة السابقة و ١٢ قتيلاً في الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

٣ - وشهدت المنطقة تطوراً سياسياً ذا شأن وهو استئناف المفاوضات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية وذلك برعاية الولايات المتحدة الأمريكية.

٤ - وسجلت اليونيفيل ٣٦٠ عملية قامت بها العناصر المسلحة ضد قوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع (٢٩ عملية في النصف الثاني من تموز/يوليه، و ٧٣ عملية في آب/أغسطس، و ٤١ عملية في أيلول/سبتمبر، و ٧٣ عملية في تشرين الأول/أكتوبر، و ٦٢ عملية في تشرين الثاني/نوفمبر، و ٦٢ عملية في كانون الأول/ديسمبر و ٢٠ عملية في النصف الأول من كانون الثاني/يناير). كما وردت تقارير عن وقوع

حوالي ١٠٠ عملية شمالي نهر الليطاني. ونفذت الغالبية الضخمة من هذه العمليات من جانب المقاومة الإسلامية، وهي الجناح العسكري لتنظيم حزب الله الشيعي. وأعلنت حركة أمل الشيعية مسؤوليتها عن زهاء ٦٥ عملية، في حين أن جماعة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، التي لم تقم بأي نشاط في المنطقة لمدة سنتين، أعلنت مسؤوليتها عن عمليتين؛ ونسبت بضعة عمليات إلى جماعات لبنانية أخرى. واستخدمت العناصر المسلحة الأسلحة الخفيفة، ومدافع الهاون، والقنابل الصاروخية والقذائف المضادة للدبابات، والبنادق العديمة الارتداد، والصواريخ، والمدفعية والأجهزة المتفجرة. وأطلقوا حوالي ٣ ٢٠٠ من قذائف الهاون والمدفعية والصواريخ والقذائف المضادة للدبابات، بالمقارنة بحوالي ٣ ٧٠٠ قذيفة أطلقت في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

٥ - وقامت قوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع، إما ردا على الهجمات أو في عمليات بدأت من جانبها، باستخدام المدفعية ومدافع الهاون، والدبابات، وطائرات الهليكوبتر الحربية، والطائرات الثابتة الجناحين والأجهزة المتفجرة. وقد سجلت اليونيفيل إطلاق ما يزيد على ١١ ٦٠٠ من قذائف المدفعية ومدافع الهاون والدبابات والصواريخ من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع، بالمقارنة بـ ١٥ ٠٠٠ قذيفة في الفترة السابقة. وبينما وصلت قوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع ممارستها المتمثلة في القصف المدفعي الوقائي، اشتد اعتمادها على الغارات الجوية كتدبير انتقامي. وشنت ٨٨ غارة جوية داخل منطقة العمليات وخارجها على السواء. وكما حدث في السابق، قامت البحرية الإسرائيلية بدوريات في المياه الإقليمية اللبنانية في الجنوب وواصلت فرض القيود على حركة الصيادين المحليين.

٦ - وواصلت اليونيفيل في منطقة انتشارها، ما تبذله من جهود للحد من الصراع وحماية السكان من التعرض للقتال من خلال شبكة نقاط التفتيش ومواقع المراقبة التابعة لها، وتنفيذ برنامج نشط في تسيير الدوريات، ومواصلة الاتصالات مع الأطراف. كما أن قوات اليونيفيل نشرت، عند الاقتضاء، لتوفير تدبير لحماية القرى والمزارعين العاملين في الحقول: فقامت بما مجموعه ١١٣ دورية وعملية حراسة أثناء الحصاد. ومع ذلك، شهدت منطقة عمليات اليونيفيل عدة حوادث قتل فيها مدنيون أو أصيبوا بجروح. وفي ٣ آب/أغسطس، جرحت امرأة في قرية المنصوري (الواقعة على الساحل قرب البياضة) إثر إصابتها بقذيفة هاون أطلقتها قوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع. وفي اليوم التالي، فجرت عناصر مسلحة قنبلة وضعت على جانب الطريق بالقرب من البياضة، أدت إلى مقتل سائق شاحنة مدني كان يعمل لدى قوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع. وفي ٢٩ آب/أغسطس، أصيب أربعة مدنيين بجروح في المنصوري بسبب قصف قوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، أدت قذيفة أطلقتها طائرة إسرائيلية إلى إصابة إحدى الفتيات بجروح. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، أصيب ثلاثة مدنيين بجروح بالقرب من البياضة نتيجة لقذائف أطلقتها عناصر مسلحة. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٥ كانون الأول/ديسمبر، جرح مدني واحد قرب الحولة ومدني آخر قرب بيت ياحون بسبب نيران أطلقتها عناصر مسلحة. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، قتل أحد المدنيين وجرح اثنان آخران قرب المنصوري بسبب نيران أطلقتها دبابات قوات الدفاع الإسرائيلية. وسجل حادثا انفجار ألغام. أسفرا عن

إصابة أحد المدنيين بجروح بالقرب من بيت ليف (٢٥ تشرين الأول/أكتوبر) وإصابة مدني آخر في انفجار لغم مضاد للأفراد بالقرب من قبريخها (٢٠ كانون الأول/ديسمبر)، مما تسبب في فقدانه أحد أطرافه.

٧ - ووردت تقارير أخرى عن وقوع حوادث خطيرة شهدتها مناطق خارج منطقة العمليات. ففي ١ أيلول/سبتمبر، قتل مدنيان في لبيّا بسبب القصف الذي تعرضت له من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، أصيب ١٥ تلميذا في إحدى المدارس في عربصاليم، بعضهم بإصابات بالغة حينما انفجرت في فناء المدرسة قذيفتا هاون أطلقتها قوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع. وأصدرت قوات الدفاع الإسرائيلية اعتذارا علنيا عن هذا القصف؛ ولم تقم العناصر المسلحة بأي رد انتقامي على هذه العملية.

٨ - وواصلت إسرائيل، في المنطقة التي تسيطر عليها، الاحتفاظ بإدارة مدنية ودائرة أمنية. واستمر تحسين الهياكل الأساسية في المنطقة (شبكة الطرق، والكهرباء، وإمدادات المياه، والمباني العامة) بأموال تقدمها حكومة لبنان. بيد أن المنطقة لا تزال تعتمد اقتصاديا على إسرائيل، حيث يقصدها يوميا ما يزيد على ٥٠٠ ٢ من السكان للعمل.

٩ - وقامت قوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع بعمليات للتفتيش عن الأسلحة في عدة قرى بالمنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل وقامت، من وقت لآخر، بتقييد حركة السكان. واعتقل عدد من الأشخاص وسجنوا في منطقة الخيام، بينما طرد آخرون من قراهم وأمروا بمغادرة المنطقة.

١٠ - وواجهت القوة أحيانا، عند أداء مهامها، ردود فعل عدائية. وقد وقع حادثان تعرض فيهما أفراد الأمم المتحدة للتهديد، والمضايقة من قبل عناصر مسلحة. وتم الاحتجاج بشدة على هذين الحادثين عن طريق الجيش اللبناني.

١١ - وكانت اليونيفيل ذاتها هدفا في عدة حوادث. فمثلا في ٢٣ أيلول/سبتمبر، مرت حامله أفراد مدرعة تابعة للأمم المتحدة فوق لغم زرعت عناصر مسلحة بالقرب من بيوت السيد. وأصيب ثلاثة جنود من فيجي بجراح. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع قذائف الهاون على موقع تابع للأمم المتحدة قرب فرون، ولحسن الحظ لم تقع سوى خسائر طفيفة.

١٢ - وقد حصلت القوة، في تموز/يوليه ١٩٩٦، على التزام من قوات الدفاع الإسرائيلية بأنها ستحترم منطقة آمنة حول مواقع القوة وتلتقت تأكيدات من المقاومة الإسلامية بأنها لن تقوم بعمليات بالقرب من مواقع القوة. وللأسف، خرق أفراد كلا الجانبين هذه الالتزامات. وازدادت على وجه الخصوص الحوادث التي سببتها العناصر المسلحة التي تعمل من مواقع قريبة من مواقع الأمم المتحدة، فبلغت ٢١ حادثا في كانون الأول/ديسمبر. ويُعزى نصف هذه الحوادث تقريبا إلى المقاومة الإسلامية، ويُعزى النصف الآخر إلى حركة أمل السياسية الشيعية. وبلغ عدد حوادث إطلاق النار على، أو بالقرب من، مواقع الأمم المتحدة

وأفرادها ١٦٤ حادثاً (منها ١١٦ حادثاً من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع، و ٢٧ من جانب العناصر المسلحة و ١١ لم يمكن تحديد مصدرها)، وهو تقريبا نفس معدل الحوادث في الفترة المشمولة بالتقرير الأخير. واحتجت الأمم المتحدة بقوة على هذه الحوادث لدى السلطات المعنية.

١٣ - وواصلت القوة تقديم المساعدة إلى السكان المدنيين في شكل رعاية طبية، ودوريات للحصاد، ومشاريع للمياه، ومعدات أو خدمات للمدارس ودور الأيتام، وإمدادات للخدمات الاجتماعية والمعوزين. وقدمت تلك المساعدة من موارد أتاحتها البلدان المساهمة بقوات. ووفرت المراكز الطبية والأفرقة المتنقلة التابعة للقوة الرعاية لعدد يبلغ في المتوسط ٥ ٠٠٠ مريض من المدنيين شهريا وعالج برنامج ميداني لطب الأسنان زهاء ٢٠٠ حالة في الشهر. كما ساعدت القوة حكومة لبنان في نقل الإمدادات وتوزيعها على القرى في المنطقة الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية عندما واجهت تلك القرى نقصا في الإمدادات بسبب القيود التي فرضتها قوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع. وتعاونت القوة تعاونا وثيقا في المسائل الإنسانية مع السلطات اللبنانية، ووكالات الأمم المتحدة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وغيرها من المنظمات والوكالات العاملة في لبنان. وفي ٢١ كانون الأول/ ديسمبر، يسرت القوة الدعم السوقي وقدمته لإحدى عمليات لجنة الصليب الأحمر الدولية لاستعادة جثث أعضاء المقاومة الإسلامية الذين قتلوا في قتال سابق.

١٤ - وكما حدث في الماضي، واصلت القوة التخلص من الذخيرة غير المنفجرة في منطقة عملياتها. وأجري ما مجموعه ٦٠ تفجيراً محكوماً لتلك الذخيرة.

١٥ - وقام فريق الرصد المنشأ وفقا للتفاهم الموقع في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦ بعقد ١٢ اجتماعا في مقر القوة للنظر في شكاوى إسرائيل ولبنان. ووفرت القوة المرافق اللازمة لهذه الاجتماعات، فضلا عن وسائل النقل وغير ذلك من الدعم السوقي لأعضاء الفريق.

ثالثا - المسائل التنظيمية

١٦ - في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، كانت القوة تضم ٤ ٤٩٥ جنديا من أيرلندا (٦١٢)، وإيطاليا (٤٦)، وبولندا (٦٢١)، وغانا (٦٥٢)، وفرنسا (٢٤٥)، وفنلندا (٤٩٤)، وفيجي (٦٠٠)، ونيبال (٦٠٤)، والهند (٦١٩). وكان يساعد القوة في مهامها ٥١ مراقبا عسكريا من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت القوة تستخدم ٤٦٠ موظفا مدنيا، منهم ١١٦ معينون دوليا و ٣٤٤ معينون محليا. وعاد الميجور جنرال جيوجي كينوسي كونوته إلى الخدمة في وطنه في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وسلم مقاليد القوة إلى نائبه البريغادير جنرال جيمس سرينان، بصفته قائد القوة بالإنابة. وتولى الميجور جنرال سيث كوفي أوبنغ قيادة القوة في ١ كانون الأول/ ديسمبر. وتوضح الخريطة المرفقة انتشار القوة.

١٧ - ويؤسفني أن أبلغ عن وفاة اثنين من أفراد القوة. فقد قتل جندي أيرلندي في حادث مرور. وتوفى جندي من فيجي وفاة طبيعية. ومنذ إنشاء القوة، قضى ٢٢٩ من أفرادها نحيبهم: ٧٧ نتيجة لإطلاق النار

أو انفجار القنابل، و ٩٤ في حوادث و ٥٨ لأسباب أخرى. وبلغ مجموع الأفراد الذين أصيبوا بجروح ٣٤١ جندياً من جراء إطلاق النار أو انفجار ألغام أو قنابل.

١٨ - وظلت القوة على اتصال وثيق مع السلطات اللبنانية بشأن المسائل التي تحظى باهتمام مشترك. وقدمت تلك السلطات مساعدة قيمة تتعلق بتناوب الجنود والأنشطة السوقية في بيروت. ومن وقت لآخر، ساعد الجيش اللبناني في تهدئة المواجهات مع العناصر المسلحة. كما قام بتوفير أماكن الإقامة لبعض أفراد وحدات القوة الذين يقضون إجازتهم في لبنان. وواصلت القوة التعاون مع قوات الأمن الداخلي اللبنانية بشأن المسائل التي تتصل بصون القانون والنظام.

١٩ - ولم تحسم بعد مشكلة الإيجارات المستحقة على حكومة لبنان لمالكي الأراضي والأماكن التي تستخدمها القوة. ولم تدفع لجميع الملاك المبالغ المستحقة لهم، ولا يزال الخلاف مستمراً بشأن قوائم الملاك التي أعدتها السلطات اللبنانية.

رابعاً - المسائل المالية

٢٠ - قررت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٢٧/٥٣ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩، أن تعتمد مبلغاً إجماليه ١٤٨,٩ مليون دولار للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، أي ما يساوي معدلاً شهرياً إجماليه ١٢,٤ مليون دولار للإنفاق على القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. لذلك، إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة، ستقتصر تكلفة الإنفاق على القوة في تلك الفترة على المعدل الشهري الذي توافق عليه الجمعية العامة.

٢١ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، كانت الأنصبة المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للقوة منذ إنشائها حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ تبلغ ١٠٨,٧ ملايين دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المدفوعة حتى ذلك التاريخ لجميع عمليات حفظ السلام ٤٨٢,١ مليون دولار.

خامساً - ملاحظات

٢٢ - خلال الأشهر الستة الماضية، استمر القتال في جنوب لبنان وظلت الحالة في المنطقة متقلبة، رغم انخفاض معدل الأعمال العدائية إلى حد ما، وتناقص الإصابات بين المدنيين. وإنسي أناشد جميع الأطراف المعنية أن تواصل ممارسة ضبط النفس وأن تحترم مركز المدنيين بوصفهم غير مقاتلين.

٢٣ - وكان ثمة تطور سياسي هام في المنطقة وهو استئناف المفاوضات بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية التي توسطت فيها الولايات المتحدة الأمريكية. وسأواصل متابعة هذه المسألة عن كثب وسأرجع إلى المجلس في حالة حدوث أي تغيير في الحالة يتصل بتنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨).

٢٤ - وقام الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة، في رسالة موجهة إلي بتاريخ ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ (S/1999/1284)، بإبلاغي طلب حكومته أن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى. وبالرغم من استمرار منع القوة من تنفيذ الولاية الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، فإن إسهامها في الاستقرار والحماية التي توفرها لسكان المنطقة يظل إسهاما هاما. لذلك، أوصي بأن يستجيب المجلس لطلب حكومة لبنان ويمدد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى. حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠.

٢٥ - وأرى لزاما علي توجيه الانتباه مرة أخرى إلى النقص الخطير في تمويل القوة. ففي الوقت الحالي، تبلغ الأنصبة المقررة غير المدفوعة ١٠٨,٧ ملايين دولار. وهذا يمثل الأموال المستحقة للدول الأعضاء المساهمة بالقوات التي تتكون منها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وإني أناشد جميع الدول الأعضاء أن تدفع أنصبتها المقررة بسرعة وبالكامل وتصفني جميع المتأخرات المتبقية. وأود أن أعرب عن امتناني للحكومات المساهمة بقوات في القوة، ولا سيما حكومات البلدان النامية، لما تبديه من تفهم وصبر في هذه الظروف العصيبة.

٢٦ - وختاما، أود أن أشيد بالميجور جنرال جيوجي كينوسي كونزوتيه والبريغادير جنرال جيمس سرينان والميجور جنرال سيث كوفي أوبنغ، والرجال والنساء الذين يعملون مع القوة للأسلوب الذي يؤدون به مهمتهم الشاقة التي كثيرا ما تكتنفها المخاطر. فقد كان المستوى الراقى لانضباطهم وسلوكهم مصدر فخر لهم وبلدانهم وللأمم المتحدة.
